دور الحكم الراشد في إعادة هيبة الدولة لدى المواطن الجزائري

قاشي علال

جامعة سعد دحلب بالبليدة

مقدمة:

الإنسان يحيى في مجتمعه وسط قوانين وضوابط وآداب يلتزم بها هو وبني جنسه، حتى يكون هناك انسجام وتكامل في إدارة شؤون الحياة ووفقا لهذا العلاقة الموجودة بين الفرد ومحيطه الاجتماعي وما قد يصيب هذه العلاقة من متغيرات إيديولوجية وتاريخية وسياسية فلا بد من أن يكون هذا التفاعل المتواصل مبني على أسس ديمقراطية في أرقى أشكالها والسماح للفرد بالمشاركة الايجابية في تقاسم العمل السياسي ضمن محيطه الاجتماعي ومن ثمة السماح للفرد بالاشتراك في تشييد الوطن عن طريق حرية إبداء الرأي في أشكاله السياسية حتى لا يكون هناك لإقصاء ولا تهميش وحتى نضمن للفرد هذا الحق ونجعل دوره ايجابيا لا بد من القضاء على بعض الظواهر التي تعكر صفو حياة الفرد – كالفساد والرشوة والمحاباة والاختلاس أو الحياد عن الحق، أو التدليس- وجعلته ينفر من دولته ويحمل الحقد الدفين لها ويتهجم عليها تارة أخرى نتيجة لما رآه متفشيا من فساد متعمد أو غير متعمد من أجل تحقيق

المصلحة الخاصة، وهذا الفساد بجميع مظاهره له آثاره السلبية على المجتمع الأمر الذي يترتب عليه خسارة فادحة إذا لم يتم الاستعداد له من مسبقا ومن جملة الآثار هو فقدان الثقة والمصداقية في الجهاز الإداري للدولة وغير ذلك من الآثار الوخيمة الأخرى لذا أصبح في الوقت الحالي موضوع الوقاية من الفساد ومكافحته من الموضوعات ذات الاهتمام البالغ في إطاره السياسي والإداري في الجزائر والتطرق إلى هذا الموضوع بشكل علمي أكاديمي من أجل الوقوف عند الظاهرة وإعادة هيبة الدولة في نفوس المواطنين.

الإشكالية: إن الجزائر تنتهج تطبيق أسلوب الحكم الراشد وهي بصدد القيام بمختلف الإصلاحات الهيكلية والإدارية في الدولة فإلى أي مدى يعزز الحكم الراشد هيبة الدولة لدى المواطنين حاضرا ومستقبلا؟ على اعتبار أن حب الوطن من الإيمان وهل زوال انتشار الفساد بكل مظاهره يقوي الرابطة بين المواطن ووطنه ويتم الانتهاء من الهجرة السرية وزوال الاعتداء على رموز الثورة والإخلاص للوطن والإسهام في رقيه وتقدمه في ظل تحديات العولمة؟

إن البعد التشاركي يرمي إلى تعزيز الديمقراطية والقبول الاجتماعي وهذا يتطلب إعطاء المزيد من المسؤولية للمواطنين وتجنيدهم الواعي من أجل أن يكونوا صمام الأمان ضد كل الممارسات المشبوهة في حال استئثار أعوان الدولة بكافة أصول عملية صنع السياسات واحتكارها التام واللجوء عندئذ إلى الشفافية ويقظة المواطنين من أجل إزالة النقاب عن كل التحركات المريبة لرجال السياسة وقوى الفساد والعمل على الحد من إهدار المال العام وعقلنة توزيعه وتشديد المراقبة من أجل التصدي لأخطار الفساد على المؤسسات وعلى الإصلاح السياسي.

المطلب الأول: مفهوم الحكم الراشد

لقد أكد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في أبوجا أن الحكم الراشد هو سند قوي للتعجيل بتنمية البلدان الإفريقية ولتحقيق الاندماج وانخراطها في العولمة... لأن نوعية تدبير الحكم يكون له الأثر البالغ على الاستقرار السياسي والتلاحم الاجتماعي ... لذا فقد التزمنا بالقيام بإصلاحات واسعة النطاق تتكفل بعدد كبير من المشاكل المطروحة إصلاحات تهدف أساسا إلى إضفاء الشفافية والمشاركة... إصلاحات تهدف أساسا إلى الرقابة....

وقبل الولوج في أسس ومعايير الحكم الراشد والإستراتيجية الإدارية من أجل تقليص الفساد وتحقيق التنمية لا بد من تحديد مدلول الحكم الراشد.

الفرع الأول: التعريف اللغوي للحكم الراشد

ونعني به المصلحة العامة في القضاء والعدل، ويعني الرحمة والعدل وهو أحد معاني الحكمة، ويشتق من مصطلح الحكم مصطلح الحاكم وهو من يتولى الحكم ويمارس السلطة[1].

أما معنى الراشد فهو نقيض الضلال والغي وهو مرادف للهدى والصواب، وهو العاقل السائر في طريق سليم المهتدي والمستقيم[2].

الفرع الثاني: التعريف الاصطلاحي للحكم الراشد

البنك الدولي عرف الحكم في أول استعمال له بأنه " ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون الدولة". أما منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي في 1995

---

[1] صالح بوعزة، العمري عيسات، الحكم الراشد في المجتمع، مقاربة سوسيو أخلاقية، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول " الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، المنظم من قبل قسم علم الاجتماع بجامعة سطيف يومي 08 و09 أفريل 2007، ص440.

[2] عصام نور الدين، حليم نور الدين، معجم الوسيط، الطبعة الأولى، دار الكتب العلمية، بيروت، ص663.

عرفت الحكم الراشد على أنه " استخدام وممارسة السلطة على المجتمع في إدارة الموارد لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية"، كما عرف الحكم بأنه " المعبر عن إدارة وممارسة السلطات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على مختلف المستويات المركزية واللامركزية"[1].

أما عبارة الراشد فتعني " أساس عملية سياسية تتعلق بأسلوب صنع القرار"، أما قمة الجزائر في 1999 عرفته بأنه "ذلك الحكم الذي يشمل القيم التالية: الشفافية؛ حقوق الإنسان؛ رفض الوصول إلى الحكم بطرق غير مشروعة"[2].

إن الحكم الراشد تباينت بشأنه التعريفات وهذا انطلاقا من الزاوية التي ينظر إليها كل واحد من الفقهاء ومع ذلك يمكن إعطاء تعريف شامل للحكم الراشد على انه " مجموعة من القوانين والقواعد الموجهة لمساعدة المسيرين للالتزام بالتسيير الشفاف في إطار هدف المساءلة على أساس قاعدة واضحة المعالم. والحكم الراشد قائم على أساس دولة القانون والديمقراطية الحقة المبنية على التعددية السياسية وحرية التعبير والرقابة الشعبية. وهنا نقول بأن الحكم الراشد هو المرادف للاصطلاح العميق للدولة[3].

---

[1] صالح بوعزة، العمري عيسات، الحكم الراشد في المجتمع، مقاربة سوسيو أخلاقية، المرجع سابق، ص440.

[2] صالح بوعزة، العمري عيسات، الحكم الراشد في المجتمع، مقاربة سوسيو أخلاقية، المرجع سابق، ص441.

[3] غانم جلطي، الأخضر أبو علاء عربي، قياس الدولة من خلال الحكم الراشد، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول: التنمية المحلية والحكم الراشد،المنظم من طرف جامعة معسكر يومي 26 و27 أفريل 2005، ص10.

وقد أكد الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة " على أن محاربة ما تفشى من ممارسات من مثل الفساد والرشوة والمحاباة والتدخلات أضحى حتمية"[1] كون هذه الممارسات تشكل السبب الرئيسي لتباطؤ الإدارة وسوء تنظيمها والتي تقوض أركان العمل التنموي السياسي الشامل وتأتي على ثقة المواطن لذا فمن الضروري وضع حد للسلوكيات البيروقراطية التي تجمد المبادرات وتلحق وخيم الضرر باقتصاد والتنمية المحلية... ، وإذا كان الخطاب الرسمي يعترف بالفساد فهذا يعمق من شعور الأفراد بتفشي الفساد، لقد جاء في خطاب رئيس الجمهورية الموجه للأمة " إن الدولة مريضة معتلة، إنها مريضة في إدارتها؛ مريضة بممارسة المحاباة؛ مريضة بالمحسوبية والتعسف بالنفوذ والسلطة؛ وعدم جدوى الطعون والتظلمات؛ مريضة بتبذير الموارد العامة ونهبها بلا ناه ولا رادع، كلها أعراض أضعفت الروح المدنية لدى الأفراد والجماعات وأبعدت القدرات وهجرت الكفاءات ونفرت أصحاب الضمائر الحية والاستقامة وحالت بينهم وبين الإسهام في تدبير الشؤون العامة وشوهت مفهوم الدولة وغاية الخدمة العمومية ما بعده تشويه"[2].

المطلب الثاني: أسس ومعايير الحكم الراشد

إن الحكم الراشد معناه إعطاء حكم قيمي على ممارسة السلطة السياسية لإدارة شؤون المجتمع باتجاه تطويري وتنموي أي أن الحكم الراشد هو الحكم الذي تقوم به قيادات سياسية ومنتخبة وكوادر إدارية ملتزمة بتطوير

---

[1] خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة أمام الولاة بقصر الأمم بنادي الصنوبر، موجه للأمة، بتاريخ 25-06-2006، جريدة الخبر العدد 4739 الصادرة بتاريخ 26 جوان 2006، ص 30.

[2] خطاب رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة الموجه للأمة، جريدة المساء، العدد 661، الصادرة بتاريخ 31 ماي 1999، ص 03.

موارد المجتمع وبتقدم المواطنين وتحسين نوعية حياتهم ورفاهيتهم وذلك برضاهم وعبر مشاركتهم ودعمهم[1].

وأنه وفقا لبرنامج الأمم المتحدة للإنماء أن الحكم الراشد يتم عبر ثلاث أبعاد:

- البعد السياسي: ويشمل شرعية التمثيل السياسي؛
- البعد التقني: ويشمل عمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها؛
- البعد الاقتصادي: ويتمثل في بنية المجتمع المدني ومدى حيويته وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي وانعكاس ذلك على المواطنين (الفقر، الجهل، طبيعة الحياة) وعلاقاتهم بالاقتصاديات والمجتمعات الأخرى.إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في دراسته عن الحكم الراشد أمكنه الاعتماد على تسعة معايير للحكم الراشد وهي[2]:

1- الشفافية: أي توفير المعلومات الدقيقة في وقتها وإمكان الاطلاع عليها من طرف الجميع من أجل اتخاذ القرارات الصالحة في مجال السياسات العامة؛ وهنا تسمح المعلومات الإحصائية على السياسة المالية والنقدية بترشيد السياسات الاقتصادية ومصدر المعلومات هو الحكومة والمؤسسات الاقتصادية العامة والخاصة وهنا يجب العمل على نشرها علانية وبصفة دورية لتسهيل عملية المشاركة والرقابة والمحاسبة ومحاولة التخفيف من هدر

---

[1] محمود عبد الفضيل، مفهوم الفساد ومعاييره، في إسماعيل الشطي وآخرون، الفساد والحكم الصالح في البلاد، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 70.

[2] بن صايم بونوار، الفساد السياسي والحكم الراشد دراسة في الأطر المنهجية والنظرية، مجلة العلوم القانونية والإدارية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-، كلية الحقوق، رقم 2007/05، ص ص 11، 22.

الأموال ومحاصرة ظاهرة الفساد، وإذا تمكن الجميع من الاطلاع على ذلك تولدت لديهم الثقة في دولتهم ومسؤوليتهم وأمكنهم الإسهام في تعمير الوطن والدفاع عنه بدلا من التنكر له.

2- المساواة: ويجب أن تكون بين الرجال والنساء على حد السواء من أجل الحصول على فرص الارتقاء الاجتماعي من أجل تحسين الأوضاع.

3- المحاسبة: ونعني بها نظام المساءلة السياسية والإدارية للمسؤولين في وظائفهم العامة وتحديد المصلحة العامة عن الخاصة وحماية المصلحة العامة من التعسف والاستغلال.

4- حكم القانون: أي سيادة القانون على الجميع وكفالة كل الحقوق والحريات وتحقيق مبدأ الفصل بين السلطات (تنفيذية؛ قضائية؛ تشريعية) وهذا يتطلب وجود قواعد قانونية واضحة ومنسجمة.

5- المشاركة: وتعني حق المواطنين في التصويت وإبداء الرأي مباشرة أو عن طريق مجالس انتخابية تمثيلية، والمشاركة تقتضي حرية تشكيل الأحزاب السياسية وحرية التعبير وحرية الانتخاب....، وهذا من أجل تكريس وترسيخ الشرعية السياسية.

6- حسن الاستجابة: أي قيام المؤسسات بآداء الخدمات لأفراد المجتمع دون استثناء.

7- التوافق: بين مجموعة من المصالح المتناقضة للوصول إلى إجماع واسع حول مصلحة الجميع.

8- الفعالية: الهدف منها توفير القدرة على تنفيذ المشاريع وفق نتائج تستجيب إلى مختلف احتياجات المواطنين وتطلعاتهم إلى إدارة راشدة وعقلانية.

9- الرؤية الإستراتيجية[1]: وهي نابعة من مختلف المعطيات الاجتماعية والثقافية والتي تهدف إلى تحسين شؤون الأفراد وتنمية المجتمع ومختلف القدرات البشرية.

وبناءا على ما سبق يمكن لنا تبيان أسس الحكم الراشد كما يلي[2]:

أ- تجسيد فكرة الديمقراطية الفعلية؛

ب-الشفافية في تسيير الدولة؛

ج- حرية الرأي التعبير التي تجسدها وسائل الإعلام من خلال تبليغ المعلومات ونشرها؛

د- الرقابة الشعبية التي تمارسها هيآت منتخبة بطريقة حرة ونزيهة؛

ه- التعددية السياسية الناتجة عن منافسة نزيهة واحترام الطرف الآخر وعدم إتباع سياسة الإقصاء والتهميش ومراعاة المصلحة العامة القائمة على برامج استشرافية مع مراعاة موازين القيم واحترام السيادة الوطنية؛

و- المحاسبة: والتي تتولاها الجهات القضائية المستقلة.

وحسب رأينا فإن مختلف هذه الأسس تؤدي لا محالة إلى عملية تنموية حقيقية تعود آثارها على الفرد والمجتمع والوطن، وهذا يعزز مكانة الفرد في وطنه وتكفل له حقوقه وحرياته وبذلك يتغير سخطه وغضبه على دولته

---

[1] ياسين بوجردة، واقع ومتطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي، مداخلة ألقيت في الملتقى الوطني حول " الحكم الراشد واستراتيجيات التغيير في العالم النامي"، المنظم من قبل قسم علم الاجتماع بجامعة سطيف يومي 08 و09 أفريل 2007، ص 375.

[2] عليوة جمال، التجربة التعددية الموريطانية لمدخل لاحتواء الفساد السياسي، مجلة العلوم القانونية والإدارية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان-، كلية الحقوق، رقم 2007/05، ص ص 123-140.

ويتحول إلى ولاء مطلق مع مراعاة أيضا ما يريد الغرب أن يثبته بين صفوف أفراد المجتمع من مشكلة هوية ومشكلة جهوية ومشكلة اللغة حتى لا ينسجم أفراد المجتمع ويكونوا في صراع بينهم الرابح فيها خاسر والخاسر خاسر، وهنا تراود بعض الأفراد أفكار غريبة ويصبحوا يحلمون بجنة الدول الغربية ويريدون أن يؤلفوا كتبا تمس بسمعة الجزائر وهم مدفوعون من الغرب مقابل دريهمات معدودة أو حب بروز مؤقت من أجل التقليل من هيبة الدولة الجزائرية في الداخل والخارج ونشر صور غريبة عنها ويمكرون ويمكر الله والله خير الماكرين. لقد حاولت فرنسا أثناء الاحتلال أن تزرع الشقاق والفتن بين الشعب الأبي للتخلص منه والاستحواذ على خيراته وإهانته ولكن لم يتحقق لها ذلك بفعل الرجال المخلصين الذين وهبوا أرواحهم خدمة للدين والوطن و الأمة جمعاء فهاهو الاستقلال وهاهي الحرية وهذا بفضل الله وما أشبه اليوم بالبارحة فكل محاولة من أجل التنكر لهذا الوطن وزعزعة هيبة الدولة تكلل بالخسارة وينكشف مروجوها وقادتها ويظهر الحق بأنه لا مكان أجمل من دولتنا فلنتعاون من أجل البناء والتشييد ولنغرس فضيلة حب الوطن في أذهان أبنائنا جميعا ونذود للدفاع عنه ونرد عنه كيد الكائدين ونخلص أعمالنا جميعا لله.

لا يمكن لنا أن ننفي بعض التصرفات التي تصدر من المسؤولين ولا ننفي بعض ما يتخبط فيه المجتمع من بطالة ومشكلة سكن ومشكلة أخلاق ومشكلة الجريمة المنظمة التي تنخر كيان الدول ومشكلة المحسوبية والبيروقراطية ولكن إذا عولجت هذه المشاكل وغيرها بحكمة ونية صادقة فنجزم بأن هناك خطاب تواصلي بين الحكام والمحكومين، وإذا طلب الحاكم أمرا نمن رعيته سيطاع ويجاب أما إذا اتسعت الهوة بين الطرفين فلا جواب للنداء وهنا يكون الصراع والخراب والدمار. وما إتباع الجزائر

لأسلوب المصالحة الوطنية والحوار الجاد إلا دليل على صدق النوايا ومحاولة التقرب من هموم ومشاكل الأفراد وإعادة بعث هيبة الدولة في نفوس من يئسوا من هذه الدولة، ولكن لا دولة تحتضنهم إلا دولتهم، ومن جهة ثانية يجب تكريس سياسة العقاب والمسؤولية حتى يعتبر من يعتبر وينزجر باعتبار أن هناك من يعتبر أن زوال هيبة الدولة لدى المواطن ارتبط بالجانب الأمني الذي انفلت وتكريس سياسة اللاعقاب واللامساءلة ونرى من جانبنا بأن فقدان هيبة الدولة لدى البعض يمكن إرجاعه إلى تضافر مجموعة من العوامل والأسباب قد تكون سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو دينية أو خلقية وهذا ما تولد عنه واقع مزري فيه نفوس مضطربة لا تدبر الأمور ولا العواقب همها الاغتناء ولو على حساب الأموات والأحياء وهنا لا بد من ترسيخ فكرة المواطنة وفكرة الحس المدني والشعور بالمسؤوليات وليعلم المسؤول الإداري أنه مسير وليعلم المواطن أنه سيصبح مسؤولا وهكذا دواليك حتى لا يتولد العداء والغضب والسخط لديه.

إن هيبة الدولة تكمن في نفوس مواطنيها الأصليين والمتجنسين وذلك عن طريق حماية الدولة ضد كل اعتداء غاشم وتمثيلها في المحافل الدولية وإسداء النصح إلى الحاكم إن أمكن وعدم السخرية من المواطنين والمسؤولين بحجة حرية التعبير وحرية الرأي والامتثال جميعا إلى الشريعة الإسلامية التي لا تفرق بين أحد وتجعل الناس سواسية كأسنان المشط أكرمهم عند الله أتقاهم.

المطلب الثالث: إستراتيجية الإصلاح الإداري من أجل التنمية وتقليص الفساد وتعزيز هيبة الدولة لدى المواطن

إذا كان الفساد تم الإعتراف به في خطاب السلطة نتيجة لما آلت إليه الأوضاع فلابد من تطويق هذه الظاهرة ومعالجتها بصفة جذرية باعتبار أن

قناعة المواطن الجزائري وإدراكه بأن الفساد مستشر في المؤسسات السياسية والأجهزة البيروقراطية الإدارية وأن السلطة والمسؤولية أصبحت ترقية وتشريف بدلا من أنها تكليف فلابد من تصحيح مسار العمل التنموي السياسي والإداري وتنقية الجهاز البيروقراطي من الانحراف والتعسف والفساد وفق إستراتيجية تقوم على أسس معينة وهي كالتالي[1]:

الفرع الأول: دور الشفافية في مكافحة الفساد وإعادة هيبة الدولة لدى المواطن

ونعني بها الشيء الجلي الممكن الفهم والاستيعاب بسهولة، أما من الناحية الوظيفية فنعني بها تبسيط الإجراءات ووضوح التشريعات ونشر المعلومات والإفصاح عنها وسهولة الوصول إليها من أجل أن تكون متاحة لكل الأطراف المعنية، وهنا تكون الشفافية كآلية أساسية للحد من التجاوزات البيروقراطية، ويترتب على تطبيق أسلوب الشفافية إذا طبقت بشكل سليم النتائج الايجابية التالية:

- تجنب الفوضى وتوفير الوقت والتكاليف؛
- التعاون ووضوح النتائج والمحاسبة الجماعية المشتركة؛
- الاستقلالية الذاتية للأفراد العاملون في الجهاز الإداري ومن ثمة الرقابة الذاتية بدلا من الرقابة الإدارية؛

ونشير إلى أن هذه الآثار الايجابية المراد تحقيقها على مستوى الجهاز الإداري لا تتحقق إلا بتوافر بعض الأبعاد منها:

---

[1] بومدين طاشمة، تعاظم سلطة البيروقراطية في الجزائر، دراسة في أسباب فسادها وأثرها على بناء الحكم الرشد، مجلة العلوم القانونية والإدارية، جامعة أبو بكر بلقايد –تلمسان–، كلية الحقوق، رقم 2007/05، ص ص 73- 90.

أ- التصريح الحقيقي بالممتلكات لكل موظف؛

ب- تيسير طرق الطعن والتظلمات والشكاوى؛

ج- تزويد المواطنين بكل المعلومات الصحيحة عن المؤسسات التي تعاني مشاكل وإقناع المواطنين بإيجاد الحلول المشتركة؛

د- انتقاء الموظفين وفقا لمعايير علمية وخلقية ودينية لتقلد الوظائف؛

ه- ضرورة التداول على المناصب؛

و- بعث الثقة لدى المواطنين من خلال طرحهم لانشغالاتهم والتعامل معها بجدية؛

ل- ترقية الحقوق والحريات وكفالتها للجميع؛

ك- تقييم الآداء للموظفين في الجهاز الإداري وفقا لمعايير علمية بعيدة عن مفهوم المحاباة والمحسوبية والجهوية...الخ.

إن إصلاح الجهاز الإداري معناه إصلاح كل المجتمع وتوعيته وتضافر الجهود يؤدي إلى وضع خطط تنموية اقتصادية وهذا يقضي على مظاهر التململ والعبثية لدى بعض الأفراد ويقربهم من إدارتهم ومسؤوليهم وينشغلوا بعيوبهم لا بسب الوطن ورهنه دون مبالاة

الفرع الثاني: تطوير المنظومة التعليمية[1]

يعد التعليم القناة الرئيسية في التنشئة الاجتماعية وبناء المواطنين الصالحين ونشر القيم الايجابية وذلك من خلال التأثير المباشر على سلوك الأفراد، وهنا يكون التعليم ليس مجرد نقل المعلومات وشرحها بل إحدى الآليات المساهمة في مكافحة بعض مظاهر الفساد وإيجاد الطريق الصحيح

---

[1] سعد الدين إبراهيم، مستقبل النظام العالمي وتجارب تطوير التعليم، منتدى الفكر العربي، عمان، 1989، ص 45.

للحكم والتمكين له من خلال البعد الاستشرافي وهنا تتمكن المنظومة التعليمية من غرس القيم الدينية لدى الأفراد وإعدادهم لتحمل المسؤوليات بمواصفات المواطن الصالح الذي يفكر في حاضره ومستقبله ويتبنى الأساليب العلمية لمعالجة مختلف المشاكل، ويتبنى العلم والمعرفة ويتسلح بهما على اعتبار أنهما أساس التقدم والتطور. ونرى بأن أهم الجوانب التي يهتم بها النظام التعليمي في الجزائر من أجل إعداد النشأ الصالح لتحمل المسؤوليات ومحاصرة ظاهرة الفساد وتكريس الديمقراطية الحقيقية تكمن فيما يلي:

- المحاولة الجادة في البحث عن مناهج التنشئة الدينية والتي تمكن من مكافحة الفساد وهنا يلعب الفردَ دورا ايجابيا في محاسبة نفسه وغيره، وجعله يتخذ القرارات في إطار مبدأ الشورى وهذا يولد الثقة لدى الفرد بنفسه ويكون أكثر تطلعا وحبا لحل القضايا المحيطة به و بإمكانه أن يؤثر في المحيط الذي حوله؛
- المحاولة الجادة في إعادة البناء القيمي في المؤسسات التعليمية من أجل صياغة القيم التي يتحصن بها الأفراد ويتمكنون من صد الفساد والاستلاب المسلط عليهم؛
- المحاولة الجادة في خلق نشأ قادر على الحوار والتخاطب مع الغير وقبول النقد وتصحيح الأفكار دون استعمال العنف أوالضغط وصولا إلى تكوين أجيال ديمقراطية؛

وحتى يتسنى القيام بتوظيف الثقافة الايجابية وتثمر في عقول النشأ الجديد لا بد من تضافر الجهود على مستوى الهيئات والمؤسسات التعليمية للقيام بهذه المهمة وإقناع الأفراد بها وضرورة تقبلها والالتزام بها وهذا يقتضي تكريسها فعليا (ممارسة) حتى يتسنى للأفراد المحافظة عليها أو تكون وسيلة للتغيير الاجتماعي.

الفرع الثالث:تبنى القيادة من أجل التطوير الإداري الشامل[1]

إن القيادة يجب أن تكون كفؤة لتولي الوظائف القيادية العليا ومن خصائص هذه القيادة ما يلي:

- تفويض السلطة من أجل تحقيق ديمقراطية القيادة على أساس أن التفويض هو الموقف الصحيح الواجب إتباعه حتى نقضي على الشك في الأفراد العاملين ونثق فيهم؛
- القدرة على اتخاذ مختلف القرارات الموضوعية والابتعاد عن العشوائية؛
- القدرة على التنفيذ وتحديد الأهداف وترجمة السياسات على ارض الواقع؛
- القدرة على مواجهة التغييرات والأزمات؛
- القدرة على تحديد الأهداف والإجراءات؛
- القدرة على الإقناع بالطرق العلمية من أجل القضاء على البيروقراطية.

الخاتمة:

إن تماسك المجتمع الجزائري بأصالته ومقوماته لا يعني جموده وعدم تطلعه إلى مستقبله فهو دائم التطور ومتفتح على العصرنة لأنه مقبل على كل جديد ولأن الحياة في تطور ولا يمكن عدم مواكبة هذا التطور وصولا إلى تحقيق السعادة والرفاهية دون انفصال عن الجذور والتاريخ أو ذوبان في قيم المجتمعات الأخرى البعيدة عن حضارتنا وقيمنا.

---

[1] أحمد صقر عاشور، إصلاح الإدارة الحكومية،آفاق إستراتيجية للإصلاح الإداري والتنمية الإدارية العربية في مواجهة التحديات العالمي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1995، ص 106.

إن الشعب المتحصن بقيمه الروحية الراسخة والمحافظ على تقاليده في التضامن والعدل واثق في قدرته على المساهمة الفعالة في التقدم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في عالم اليوم والغد.

إن إعادة هيبة الدولة لدى كل الفئات العمرية وعلى اختلاف مستوياتها يقتضي إعادة بعث الروح الوطنية لدى الأفراد وتمكين الجميع من فرص العمل وتهيئة الأجواء السياسية وتكريس الديمقراطية الفعلية والتخلص من فكرة العشيرة والقبيلة والجهوية المقيتة في التوظيف والتعيين ومحاربة كل مظاهر الفساد والاعتناء بالمؤسسات التعليمية والتربوية التي تهدف إلى ترسيخ القيم الإسلامية وإعداد جيل يتحمل الصعاب ويساهم في حل المشكلات، كما أن تطبيق أسلوب الشفافية وإعلام الغير بكل المعلومات ومنحهم كل الفرص للتعبير بحرية وإبداء الرأي والنقد والمعارضة يسمح بالحوار والنقاش والبناء الجماعي وعدم الانغلاق وإمكانية تحقيق المحاسبة الذاتية وهذا يولد الثقة لدى الأفراد ويقدمون مجهوداهم خدمة للوطن الذي نشئوا فيه وترعرعوا ولا يقبلوا بديلا عن وطنهم وتظل هيبته تحيى في نفوسهم المطمئنة فلا يعتدوا على مؤسساته، أما لو حصل الفساد وغاب الوازع الديني وهضمت الحقوق وتم العبث بمصلحة العباد والبلاد فلا يكون في المقابل إلا الغضب والسخط وموجات العنف وفقدان الثقة في الدولة ومؤسساتها زمن السلم والحرب وزمن الرخاء والشدة وفي هذا الصدد نؤكد على بعض العناصر نراها ضرورية من أجل إعادة هيبة الدولة لدى الأفراد حاضرا ومستقبلا وهي:

- ضمان الحقوق والحريات للجميع؛
- إضفاء الشفافية على كل المستويات الإدارية للدولة؛
- ضرورة الإيمان بالتداول على المناصب؛